

نهاية عصر الراكب المجاني على الإنترنت

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن



المستخدمون وحدهم غير عقلانيين في الإقدام الشرة على خدمة الإنترنت، كانت الشركات أيضا تدفع علينا بخدمتها المفتوحة، فالصحف الورقية مثلا لم توزع نسخها المطبوعة مجانا للجمهور، لكنها تعرض للمتصفح كل محتواها على مواقعها الإلكترونية. وأحد أهم الأسباب التي جعلت كلمة الخدمة المجانية تبدو مقبولة للشركات، هي الأموال التكنولوجية المتدفقة عليها من جانب آخر.

خذ مثلا إن شركة مايكروسوفت لم تفرض رسوما عند توزيع نظام التشغيل ويندوز 10، لأنها ببساطة كانت تستحصل أموالا من الخدمة التي تلي تحميل المستخدمين لنظام التشغيل الجديد. اليوم يستعد الكلام التقليدي عن أهمية المال عندما يتعلق بالإنترنت والخدمة التكنولوجية المصاحبة له، بنفس النزعة التاريخية التي تنهى الكلام عن الخلاف على الأجور، فعال البناء لا يهون يومهم في تشييد المنازل ويعودون أدراجهم قبل استحصال أتعابهم. البيوت لا تبني بالمجان أيها الراكب المجاني! هذا يعطينا تفسيراً غريباً عن دوافع القرصنة على الإنترنت، مع أنه لم يكن من الواضح لماذا تكون بعض الخدمات مجانية للمستخدمين بينما لم تكن كذلك الأخرى، مع أن كليهما متطابقتان وظفياً، تذكر جملة الماء المجاني والإنترنت المدفوع في الفنادق.



لم تكن شبكة الإنترنت في حقيقة الأمر أرض حرة التصفح المجانية بقدر ماهي لوحة إعلانات ضخمة، كانت شركات التكنولوجيا العملاقة تستدرجنا إليها لحبسنا فيها

تسوغ ذلك إحدى شركات مكافحة القرصنة بعد أن أصبح "الجاني" هو سعر الإنترنت، بالقول من الطبيعي ألا يقوم المرء بسرقة سيارة، لكن شركات السيارات لا تقدمها للناس مجانا. مع ذلك يتساءل المستخدمون كيف يتسنى لنا الاستمرار في خدمة وانتساب من دون دفع اشتراك أو دعم الجهات المعنية. ما ليس واضحا بالنسبة إليهم الكيفية التي تكسب بها الشركة المال.

يفسر لنا ذلك المستشار التكنولوجي لهيئة الإذاعة البريطانية بن باكربن بالقول "عندما اشترت شركة فيسبوك لانتساب مقابل 19 مليار دولار، فإنها كانت تفكر في استقطاب مليار مستهلك ليتحولوا لاحقا إلى أموال".

كذلك كانت الشركات التكنولوجية العملاقة تكسب الأموال من منتجاتها الأساسية وليس لسواد عيوننا تسرح لنا بالتمتع ببرمجيات خدمة الإنترنت المجانية، والتي لن تدفع في النهاية أي تكلفة عن استهلاكنا. وهكذا لم يكن الإنترنت في حقيقة الأمر أرض حرة التصفح المجانية بقدر ماهي لوحة إعلانات ضخمة، كانت الشركات التكنولوجية تستدرجنا إليها لحبسنا فيها!

استحوذت تلك الشركات الثرية على بياناتنا الشخصية وتاجرت ببياناتنا وحاجتنا المستمرة لها. خفضت الأسعار للبقاء على المنافسين، وأعدت رفعا بعد احتكارها للفضاء الرقمي. ولن يكون بعيدا أن يتم استبدال إشارات "مجانا" على مواقع الإنترنت إلى علامة الدولار!



ما زالت بعض مقاهي الإنترنت مفتوحة، لكن سؤال أين تلك المقاهي يمتلك أهميته أيضا، فهي على وشك الاندثار تدريجيا، إن لم تندثر في مدن كثيرة أضحت رقمية بامتياز. قبل ثورة أي فون كانت مقاهي الإنترنت منتشرة وتعرف عن نفسها بين مقهي وأخرى، إلا أنها اليوم لا تكاد تبدو ظاهرة للعيان. فخدمة الإنترنت صارت في جيوبنا ومحفظاتنا الصغيرة.

ووصل الأمر إلى ما يمكن أن يعرف بـ"الراكب المجاني" إذ صار من السهولة بمكان الحصول على خدمة الإنترنت من المتاجر والمطاعم بعد شيوخ خدمة "واي فاي"، وبينما كانت بعض الفنادق تثير الاستهجان بفرض أجور مضافة على النزلاء للحصول على خدمة الاتصال بالإنترنت، كان التساؤل المتهمك حينها أيهما أتمن الماء أم الإنترنت؟ هل يمكن أن نستحصلوا مالا مقابل كل مرة يستحم فيها النزيل في غرفته!

صحيح أن الإنترنت صار شبه مجاني اليوم، لكننا مقبلون على دفع الثمن عندما نصل إلى نهاية التصفح بحرية ونضوب الثروة المجانية التي كانت طعما أقبلنا عليه جميعا. فإن لم ندفع ثمنا من قبل ليس لأننا لم تكن زبائن، بل باعتبارنا منتجين نوظفنا الشركات التكنولوجية العملاقة لفائدتها.

ويوما بعد آخر تتحول المواقع إلى استنزاف المستخدمين بفرض التسجيل بمقابل اشتراك شهري حيال كل خدمة تقدمها، فالوقت الذي كان فيه كل شيء مجانيا على الإنترنت صار يضيق أماننا: البريد الإلكتروني، البرمجيات، الحرة، التطبيقات، التخزين السحابي، حفظ الصور، حسابات على مواقع التواصل، محركات البحث... إنها وجبة مجانية ضخمة لا نمل من التهامها طوال الوقت، لذلك عد الإنترنت خدمة هائلة للبشرية، بل هو أشبه بفضاء شاسع للحرية.

واليوم نكتشف أن الشركات التكنولوجية العملاقة أذكي من أن تقدم تلك الخدمة مجاناً "ومثلي لم تكن ذكية"، وكانت تستدرجنا من أجل إيقاعنا في فخ الاشتراك المدفوع، لتنتهي فكرة الوجبة المجانية، تماما مثل المعلم الذي يقدم أطباقه في أول يوم افتتاح له، يقبل عليه الجميع بقولونه ليصلوا إلى القدرة على التحليل، إلا أنه في الواقع لم يتغير الكثير بالنسبة إلى الإعلام الفلسطيني وما يزال الإعلام العربي مصدرا رئيسيا للأحداث، خاصة المتعلقة بحوادث القتل والاشتباكات بين الجانبين، حيث تعتمد الأخبار بالطلق على المصادر العربية.

وواضحة "سي.إن.إن" هدفها من هذه الخطوة، بالقول إنه منذ ظهور التلفزيون، اطلع الناس على التاريخ من خلال الفيديو والتواصل مع الصحافة بشكل شخصي. وحتى الآن، لم تكن هناك طريقة "لجمع" هذه اللحظات، ويمكن للمستخدمين في كثير من الأحيان العثور على لقطات قديمة عبر الإنترنت، أو في أفلام وثائقية، لكن لا يمكنهم "امتلاكها" أو عرضها بالطريقة التي يمكنهم بها استخدامها صحيفة أو مجلة مطبوعة. في حين أن "إن.إن.إن" تتبع طريقة جديدة لامتلاك المحتوى الرقمي.

ومعظم المحتوى الذي تصدره "سي.إن.إن" على هيئة "إن.إن.إن" متاح لأي شخص عرضه على الموقع الإلكتروني "إن.إن.إن". وعلى عكس العديد من "إن.إن.إن" الأخرى المعروضة في السوق، لن يحتاج المستخدمون إلى الدفع باستخدام العملة المشفرة، بل يمكنهم شراء لحظات "سي.إن.إن" ببطاقة ائتمان. وسيحتاج المستخدمون إلى إنشاء محفظة رقمية مع شركة "بلوكتشين بلوكتو".

صحافيون فلسطينيون ينتقدون الإعلام الإسرائيلي ويتخذونه مصدرا سياسيون فلسطينيون يحرصون على الحضور في المنابر الإسرائيلية



الخبر يفرض نفسه

المؤسسة العسكرية تعميما إعلاميا على الحوادث التي تصب بأمنها وتحظر تداول ما تصرح به بعض الفضائل والافتاء بالرواية الرسمية وعدم إعطاء الخبر صدى كبيرا.

ويدرك الإعلام الإسرائيلي جيدا طبيعة الإعلام الفلسطيني ويعتمد عليه لنقل بعض الأخبار، حيث يضع العناوين التي تجذبها والمحتوى الذي من السهل نشره ونقشيه في الشارع ويمرر من خلاله ما يريد.

وحتى في ما يتعلق بالمواطن الفلسطيني فبالنسبة إليه وسائل الإعلام الإسرائيلية تتمتع بمصداقية أعلى باعتبار أن الصحافة الإسرائيلية تملك مساحة حرية أكبر من وسائل الإعلام الفلسطينية التي لم تسلم من الرقابة سواء في رام الله أو قطاع غزة. وكان العديد من الصحفيين الفلسطينيين قد بادروا إلى دراسة اللغة العربية، في سبيل الإطلاع على الأخبار بصورة أفضل والحصول عليها من مصادرها والإطلاع مباشرة على ما تنشره وسائل الإعلام العربية. ورغم أن العديد منهم كانوا قد أشاروا إلى أنهم اتخذوا هذه الخطوة لمعرفة ماذا يقوله الإعلام العربي، وتجاوز مرحلة ما يقولونه ليصلوا إلى القدرة على التحليل، عن أسلوب الرجح التقليدي المتبع خلال السنوات الماضية بطريقة احترافية وذكاة تتناسب مع القضية الفلسطينية. وتعتمد السياسة الإعلامية الإسرائيلية على إبراز بعض الأخبار وإخفاء البعض الآخر، حيث تفرض

ويقول الفلسطينيون الداعون للمقاطعة إن الظهور الفلسطيني في وسائل الإعلام العربية يمنح إسرائيل ميزة على المستوى الدولي ويظهر حالة الضعف الفلسطيني ويروج من خلالها للرواية التي يريد أن يطرحتها عبر شاشته التي لا تتوقف عن نشر كل ما تريده الحكومة الإسرائيلية.

ويستشهدون بالإعلام الإسرائيلي بأنه يراقب كل كبيرة وكل صغيرة تنشر في الإعلام الفلسطيني ولا ينقل جل الداخلية وما يتفق مع مبادئه ويستغل الثغرات الإعلامية، على عكس بعض المؤسسات الإعلامية الفلسطينية التي تنقل كل ما يأتي أمامها من أخبار إسرائيلية لتحقيق ما تعتبره إنجازات صحافية.

في المقابل يرى البعض الآخر أنه من الغباء مقاطعة الإعلام الإسرائيلي بشكل كامل، بل يتوجب العمل على إعداد ناطقين باللغة العربية ولديهم إلمام بالثقافة العربية ليكونوا قادرين على إيصال الرسائل المطلوبة بما يتناسب مع المجتمع الإسرائيلي. ويؤكدون على أهمية إعداد السلطة الفلسطينية ناطقين قادرين على مخاطبة الإعلام العربي والوسائل المختلفة بعيدا عن أسلوب الرجح التقليدي المتبع خلال السنوات الماضية بطريقة احترافية وذكاة تتناسب مع القضية الفلسطينية. وتعتمد السياسة الإعلامية الإسرائيلية على إبراز بعض الأخبار وإخفاء البعض الآخر، حيث تفرض

ما يرد في الإعلام الإسرائيلي دون التأكد من الخبر عبر مصادره المتعددة، ودون تحليل مضمونه ونشره بطريقة مجردة.

ويقولون إن الخبر منذ نشره على المواقع الإخبارية الإسرائيلية تسارع جميع وسائل الإعلام الفلسطينية لنقله إلى منصاتهما، وتبني عليه توقعات وحتى تعليقات من سياسيين وصناع قرار، الأمر الذي يساهم في إيصال الدعاية الإسرائيلية إلى الجمهور الفلسطيني في كل مكان ويجهد فلسطيني.

ويتحدث صحفيون أن الفضائل الفلسطينية باتت تستقوي بالمصادر الإخبارية الإسرائيلية لمهاجمة بعضها الآخر، خاصة حماس وفتح، حيث تقتبس وسائل الإعلام التابعة لحماس ما تريد من الإعلام الإسرائيلي للنيل وتجريم الطرف الآخر الذي يخدمة مصالح ذاتية، وهو ما ترد عليه فتح بنفس الطريقة، بالترجمة عن الإعلام الإسرائيلي.

ويطالب السياسيون والصحافيون الفلسطينيون على السواء بمقاطعة وسائل الإعلام الإسرائيلية، ودعت وزارة الإعلام الفلسطينية ونقابة الصحفيين إلى منع الظهور والتعاضل والتعاطي مع وسائل الإعلام العربية، إلا أن هذه القرارات والدعوات لم تلق استجابة من أصحاب القرار والقيادات الفلسطينية في مختلف الفضائل.

ولا يكاد يمر يوم دون ظهور شخصية قيادية فلسطينية أو مسؤول في السلطة الفلسطينية أو حتى مواطنين عبر القنوات العربية بمختلف أنواعها.

تتصاعد الانتقادات داخل الوسط الإعلامي الفلسطيني بسبب اعتماده بشكل مكثف على النقل والترجمة من الإعلام الإسرائيلي لتحقيق سبق صحفي، حيث تأتي هذه الأخبار في إطار المصادر الرسمية ويتم التعاطي معها بمصداقية عالية، وتنتشر على نطاق واسع.

رام الله - يتهم الصحافيون والإعلاميون الفلسطينيون الإعلام الإسرائيلي بأنه مضمحل ويتبع المؤسسة العسكرية الأمنية الإسرائيلية، ورغم ذلك فإن المحتوى الإسرائيلي يحتل مساحة كبيرة في وسائل الإعلام الفلسطينية على اختلاف أنواعها.

وتعتمد وسائل الإعلام الفلسطينية على النقل من الإعلام العربي في العديد من زواياها، وتخصص مترجمين من العربية إلى العربية، كما يهتم عدد من الخبراء بنقل وتحليل مضامين بعض الأخبار والتصريحات للقادة الإسرائيليين.

وأثار نقاشي هذه الظاهرة الجدل في الوسط الإعلامي الفلسطيني المحلي بشأن مدى المسؤولية الوطنية والمهنية والاجتماعية بمنح الأخبار الإسرائيلية مساحة واسعة في الإعلام المحلي الفلسطيني ونشر كل ما يقع تحت أيدي الصحفيين من هذه الأخبار، لتحقيق ما تعتبره بعض وسائل الإعلام "سبقا صحافيا".

الإعلام الإسرائيلي يتمتع بمصداقية أعلى بالنسبة إلى المواطن باعتباره يملك مساحة حرية أكبر من الفلسطيني

وقد يصل النقل إلى ترجمة مقالات الكتاب الإسرائيليين ونقلها كاملة دون تعليق أي توضيح يتوافق مع الرؤى الفلسطينية.

وتضم معظم المواقع الفلسطينية الإخبارية زاوية للترجمات والأخبار الواردة في الإعلام الإسرائيلي، حيث تأتي هذه الأخبار في إطار المصادر الرسمية ويتم التعاطي معها بمصداقية عالية، وتنتشر على نطاق واسع دون وجود رقابة على المحتوى المنشور.

ويؤخذ خبراء في الشأن الإسرائيلي وإعلاميون فلسطينيون على بعض المؤسسات الإعلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية نشرها لجميع

«سي.إن.إن» تعرض تغطياتها التاريخية للبيع كمقتنيات رقمية

وسيمكن المستخدم الذي يقطن في الرمز المميز "إن.إن.إن" من عرض اللحظات التي يمتلكها على صفحة المستخدم في موقع Vault للشبكة، وتقول "سي.إن.إن" إنها تعمل مع شركة خارجية لإنتاج نسخة مادية من "إن.إن.إن" لبعض الإصدارات المحدودة وسوف تتضمن علبة عرض فيديو ممتازة تعرض تمثيلا ماديا للحظة على الشاشة.

و"إن.إن.إن" رمز غير قابل للاستبدال وهو جزء فريد من نوعه من المحتوى الرقمي مثل صورة أو مقطع فيديو مرخص رسميا. وتمت مصادقة ملكية "إن.إن.إن" والتحقق منها بواسطة بلوك تشين، وهي تقنية تستخدم لأشياء مثل عملات البيتكوين. وهذا يعني أنه بينما يمكن أن تتضاعف نسخ مقاطع الفيديو والصور وحتى الصور المتحركة على الإنترنت، إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى نسخة واحدة تحمل شهادة أصلية. وهي مثل المقتنيات الأخرى، يمكن للناس شراؤها وبيعها والاتجار بها.

والأولى من "لحظات" الأخبار لهواة جمع المقتنيات الرقمية لامتلاك جزء من التاريخ. وتتضمن هذه الدفعة تغطية من الانتخابات الرئاسية أو العروض الحصرية المبكرة لشبكة "سي.إن.إن" أو لحظات من تاريخ العالم كانهيار جدار برلين.

والأولى من "لحظات" الأخبار لهواة جمع المقتنيات الرقمية لامتلاك جزء من التاريخ. وتتضمن هذه الدفعة تغطية من الانتخابات الرئاسية أو العروض الحصرية المبكرة لشبكة "سي.إن.إن" أو لحظات من تاريخ العالم كانهيار جدار برلين.

والأولى من "لحظات" الأخبار لهواة جمع المقتنيات الرقمية لامتلاك جزء من التاريخ. وتتضمن هذه الدفعة تغطية من الانتخابات الرئاسية أو العروض الحصرية المبكرة لشبكة "سي.إن.إن" أو لحظات من تاريخ العالم كانهيار جدار برلين.



أرشيف «سي.إن.إن» متاح للبيع